



EBA
Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين

محضر إجتماع مشترك تنظمه لجان

النقل - الزراعة والري - التصدير

٢٥ فبراير ٢٠٢٤ - بمقر الجمعية



نظمت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية إجتماعاً مشتركاً لكل من لجان النقل - الزراعة والري - التصدير وذلك برئاسة الأستاذ/ عادل اللمي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة النقل، والمهندس/ مصطفى النجاري - رئيس لجنة الزراعة والري، والمهندس/ علي عبد القادر نائب أول لجنة التصدير نيابة عن المهندس/ فاضل مرزوق - رئيس اللجنة، وذلك مع السيد اللواء / رضا إسماعيل - رئيس قطاع النقل البحري - بوزارة النقل، وبمشاركة هاتفية مع الأستاذ / مروان الشاذلي - ممثل الشركة المسئولة عن تسيير الخط الملاحي (دمياط - تريستا) من الجانب المصري، وبحضور النائب/ عبد الحميد الدمرداش - عضو مجلس النواب وعضو الجمعية ورئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية وبمشاركة مجموعة من نواب اللجان التخصصية بالجمعية والسادة أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال العاملين والمعنيين بكافة القطاعات الإقتصادية وعدداً من ممثلي بعض الجمعيات ومنظمات الأعمال المختلفة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

كافة اللوجيستيات وآلية تشغيل وحجم ونوعية البضائع المحتمل نقلها عبر

الخط الملاحي السريع والمباشر بين مصر وإيطاليا (دمياط - تريستا)

والتعرف على دور القطاع الخاص بالتعاون مع الحكومة للحفاظ على إستمرارية ونجاح مثل تلك المشروعات

الهامة ومدى تأثير حجم التجارة العالمية والصادرات بالأحداث الجارية في مضيق باب المندب.

أكد الأستاذ/ عادل اللمي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة النقل بالجمعية في بداية حديثه أن تدشين

الخط الملاحي بين مصر وإيطاليا يعد خطوة هامة وإنجاز كبير للحكومة المصرية ممثلة في وزارة النقل وقطاع النقل البحري لمساندة التصدير وزيادة التجارة البينية خاصة من الحاصلات الزراعية سريعة التلف حيث تعيد الأذهان لتجربة خط الرورو بين مصر وتركيا في عام ٢٠٠٩.

وأشاد سيادته بالإستجابة الفورية لوزير النقل وقطاع النقل البحري للمطالب والوقوف على التحديات التي تعرضها لجنة النقل بجمعية رجال الأعمال المصريين وغرف الملاحة وإزالتها أولاً بأول ومن أهم تلك النجاحات تخفيض الرسوم.

وأكد سيادته على دعم لجنة النقل بجمعية رجال الأعمال المصريين، لنجاح الخط الملاحي بين مصر وإيطاليا والمساندة الكاملة لقطاع النقل البحري واللوجيستيات وذلك من واقع خبرات وتجارب ودراسات وتوصيات والجمعية ولجنة النقل لأكثر من ٢٠ عاماً ومنها تجربة السيد مصطفى الأحوال للنقل إلى أفريقيا.

وأضاف المهندس / مصطفى النجاري رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية، أن الخط الملاحي بين ميناء دمياط

وتريستنا الإيطالي هام جداً وأمل لكل المصدرين في القطاع الزراعي لخدمة الحاصلات الزراعية من خلال توفير خدمات لوجيستية حصرية وسريعة للصادرات المصرية، وأضاف سيادته أن تدشين هذا الخط الملاحي قد جاء في توقيت هام تزداد فيه الفرص التنافسية للحاصلات الزراعية في التصدير يوم بعد يوم مقارنة بالدول المنافسة لمصر في المجال الزراعي مثل أوروبا والتي تفقد تنافسيتها في أسعار الخدمات والعمالة وتحديات المناخ.

وأشار سيادته إلى أن وجود خط بهذا الشكل عنصر كبير وأساسي لزيادة الصادرات المتميزة للقطاع الزراعي حيث يقلل الضغط على النقل الجوي وأسعاره المرتفعة بجانب إيصالها بصورة سهلة وسريعة إلى مختلف أسواق التصدير، وأضاف سيادته ضرورة المشاركة المصرية في المعارض الزراعية المتخصصة في إيطاليا مثل ماك فروت Macfruit المزمع إقامته في الفترة من ٨ الي ١٠ مايو المقبل.

ولفت سيادته إلى أن العديد من القطاعات التصديرية مهتمة بالخدمات والتيسيرات التي يقدمها الخط الملاحي الإيطالي حيث يقدم خدمه door to door في ظل حالة الإستقرار التي تشهدها حركة الملاحة من وإلى مينائي دمياط وتريستنا حيث يأمل مجتمع المصدرين في خطوط ملاحية جديدة للتوسع في إضافة وإنتشار أكثر للصادرات المصرية.

وأضاف المهندس / علي عبدالقادر - نائب أول رئيس لجنة التصدير بالجمعية، أن النقل يمثل أحد أهم عناصر

التكلفة لزيادة تنافسية الصادرات المصرية حيث أن توافر تكلفة منافسة عامل أساسي لتشجيع نمو الصادرات لتحقيق المستهدف، وأشار سيادته إلى أن إيطاليا من أكثر الشركاء التجاريين لمصر في كثير من القطاعات التصديرية ومنها الحاصلات الزراعية والرخام، كما أن هذا الخط الملاحي يسهم بصورة جوهرية في دفع التجارة البينية بين مصر وإيطاليا.

وأكد النائب / عبد الحميد الدمرداش عضو مجلس النواب ورئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية

وعضو جمعية رجال الأعمال المصريين، أن تدشين الخط الملاحي المباشر لم يكن ليتحقق بدون الجهد المتواصل

والمتابعة المستمرة للمفاوضات بين الجانب المصري متمثلاً في وزير النقل وقطاع النقل البحري والشركة المصرية المسؤولة عن تسيير الخط الملاحي مع الجانب الإيطالي، وأوضح سيادته أهمية النقل المباشر والسريع من وإلى ميناء دمياط وتريستنا لصادرات الخضر، ولفت سيادته إلى أن النقل المبرد سيعمل على زيادة حجم الكميات وإضافة أصناف جديدة من الخضر سريعة التلف مثل البروكلي والفراولة بجانب إمكانية إدخال البطاطس والموايح ضمن نوعية البضائع المنقولة على هذا الخط، فضلاً على أن تكلفة النقل البحري هو بديل أقل سعراً عن تكلفة النقل الجوي.

وأوضح سيادته أن صادرات الحاصلات الزراعية بالطيران تبلغ سنوياً ٧٠ ألف طن بتكلفة ٢,٥ دولار للكيلو مقابل ٩٠ سنت للكيلو في حالة المركب السريع، بينما يبلغ إجمالي ما يتم تصديره ٥ ملايين طن منهم أكثر من مليون طن لدول الإتحاد الأوروبي.

وأشار سيادته إلى أنه في حالة نجاح الخط في تصدير ٥٠٪ من هذه الكميات من الممكن مطالبة صندوق دعم الصادرات بدعم الشحن البري للشاحنات على الطرق الداخلية، كما أشار إلى أن نجاح هذا المشروع مبني على زيادة الصادرات بوجه عام كما يحقق إستفادة كبيرة للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية علي وجه الخصوص.

وأكد اللواء بحري/ رضا اسماعيل - رئيس قطاع النقل البحري بوزارة النقل، على إهتمام السيد وزير النقل

الفريق كامل الوزير بنتائج الإجتماع مع الجمعية في دعم مشروع الخط الملاحي المصري الإيطالي الهام لقطاع النقل البحري وعلى مستوى التبادل التجاري مع إيطاليا بشكل عام، وأوضح سيادته أن الغرض من الخط الملاحي هو تسريع وصول الحاصلات الزراعية إلى دول الإتحاد الأوروبي، وكذلك وصول المنتجات والبضائع الأوربية إلى مصر ثم إلى دول شمال أفريقيا والخليج العربي، مما يساهم في جعل مصر مركزاً للتجارة واللوجستيات.

وأوضح سيادته أن الخط يستهدف بجانب نقل الخضار والفواكه، قطاعات تصديرية أخرى من أهمها المنسوجات بجانب التصدير إلى أوروبا من خلال ميناء تريستا بإيطاليا، مشيراً إلى أن الخط يحتوي على ٢٠٠ شاحنة منهم ٨٠ شاحنة نقل مبرد و ١٢٠ شاحنة نقل جاف ومن المقرر تسييره بداية من موسم محصول تصدير العنب خلال مايو المقبل.

وتابع سيادته إن وزارة النقل قد نجحت بالفعل في التغلب على العديد من التحديات ومن أهمها إرتفاع رسوم المينائين في ضوء طلب الجانب الإيطالي أن تكون المعاملة بالمثل حيث قامت وزارة النقل بتخفيض رسم التراكي على رصيف الميناء من ٢٦ ألف دولار إلي ٣٤٠٠ دولار، كما يتم حالياً التنسيق مع كل الجهات الحكومية وغير الحكومية لتخفيض رسومها أيضاً لنجاح المشروع.

وأضاف سيادته أنه تم الإنضمام إلي إتفاقية «فيينا» لضمان توحيد الإجراءات بالإضافة إلى عمل توأمة بين الجمارك المصرية والإيطالية وتوقيع مذكرة تفاهم بين قطاعي النقل البحري بالبلدين وعلى مستوى الشركة المصرية والإيطالية وكلاء الخط الملاحي بجانب التوقيع علي إتفاقية النقل البري.

وأكد سيادته أن الوزارة طالبت مصلحة الجمارك وقطاع المرور وهيئة النقل البري والجهات المنظمة الأخرى بقائمة الإجراءات والرسوم التي سيتم تطبيقها تمهيداً لإستصدار قرار من مجلس الوزراء لتنظيم حركة الخط الملاحي بما يساهم في التيسير وتوفير الوقت لنجاح التجربة.

وتابع سيادته أن قطاع النقل البحري قد عرض على المجلس الأعلى للموانئ ضم قطاع اللوجيستيات إلي النقل البحري كخطوة هامة لتنظيم ومتابعة حركة الشاحنات على الطرق البرية تمهيداً لعمل خريطة تفاعلية لكل المسارات اللوجيستية الرئيسية لوزارة النقل والتي تشمل ٧ مسارات ومنها «طابا- العريش» و«السخنة - الإسكندرية» و«دمياط -طنطا» و«القاهرة -اسكندرية» وغيرهم كما سيتم إدخال الموانئ والشبكة القومية والسكك الحديدية بجانب النقل النهري في حالة الإحتياج إليها.

ولفت سيادته إلى أنه تم الإتفاق مع الجانب الإيطالي علي الترويج للخط الملاحي مع إتحاد الغرف التجارية والمجالس التصديرية في كلا البلدين، مشيراً إلى أن قطاع النقل البحري يتواصل مع مختلف المجالس التصديرية المصرية لعمل دراسة للبضائع المستهدفة والتي يمكن نقلها عبر الخط الملاحي خلال الخمس سنوات قادمة.

وأكد الأستاذ / مروان الشاذلي - ممثل الشركة المسؤولة عن تسيير الخط الملاحي (دمياط - تريستا) من

الجانب المصري إهتمام الحكومة المصرية بهذا الخط الذي يعد تغيير نوعي في النقل البحري، وتابع سيادته أن العمل على هذا الخط قد إستغرقت نحو خمس سنوات من العمل بالتعاون مع جانبي الحكومة المصري والإيطالي والشركة الإيطالية، وأفاد سيادته أن ميناء تريستا بإيطاليا منطقة حرة وقد تكون منفذاً للبضائع المصرية إلى أوروبا الأمر الذي ينعكس على إنتعاش النقل البحري لما له من مميزات في تقليل الوقت والتكلفة مقارنة بالنقل الجوي،

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- الغرض الأساسي من الخط الملاحي دمياط تريستا هو زيادة حركة التجارة إلى إيطاليا ومنها إلى دول الإتحاد الأوروبي وإلى مصر ومنها إلى دول شمال أفريقيا والخليج العربي، مما يساهم في جعل مصر مركزاً ومنفذاً لدخول البضائع إلى أفريقيا.
- الدعم الحكومي للجانبين المصري والإيطالي لهذا الخط الملاحي أكبر دافع للنجاح المشروع.
- أهمية التسويق لكلا الجانبين المصدر والمستورد المصري لضمان نجاح الخط الملاحي في الإتجاهين.
- ضرورة إهتمام الدولة بتطوير باقي الموانئ وإستغلالها مثل ميناء جرجوب غرب مصر والذي يعد نافذة جديدة على البحر المتوسط خاصة وأن موقعه الجغرافي غرب الدلتا سيوفر الكثير من الوقت والتكاليف خاصة وأن تلك المنطقة معظم إنتاجها من الحاصلات الزراعية.
- أهمية الخط الملاحي لزيادة التصدير والتجارة البينية خاصة من الحاصلات الزراعية سريعة التلف كما يستهدف قطاعات أخرى مثل قطاع المنسوجات.
- التنسيق بين وزارة النقل وكافة الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في منظومة النقل التابع لهذا الخط الملاحي للعمل على تخفيض الرسوم ومن ثم تخفيض التكلفة الإجمالية ونجاح المشروع.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام الأستاذ/ عادل اللمعي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة النقل الجمعية والمهندس / مصطفى النجاري – رئيس لجنة الزراعة والري والمهندس / علي عبد القادر – نائب رئيس لجنة التصدير بتوجيه الشكر إلى السادة الضيوف والحضور من أعضاء الجمعية على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.